

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الثامنة والسبعون

الجلسة 9303

الخميس، 13 نيسان/أبريل 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد نينزيا/السيد بوليانسكي	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	إكوادور	السيد بيريس لوس
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة الحفيتي
	البرازيل	السيد كوستا فيليو
	سويسرا	السيدة بيرسفي
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	مالطة	السيدة غات
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	موزامبيق	السيد فرنانديز
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دي لورانتس
	اليابان	السيدة شينو

جدول الأعمال

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لكولومبيا لدى الأمم المتحدة (S/2016/53)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا (S/2023/222)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (verbatimrecords@un.org), AB-0601, Chief of the Verbatim Reporting Service. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-10317 (A)



افتتحت الجلسة الساعة 10/00.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

رسالتان متطابقتان مؤرختان 19 كانون الثاني/يناير 2016 موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لكولومبيا لدى الأمم المتحدة (S/2016/53)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا (S/2023/222)

الرئيس (تكلم بالروسية): وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل كولومبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة. وباسم المجلس، أرحب بمعالي السيد ألفارو ليفا دوران، وزير خارجية كولومبيا.

الرئيس (تكلم بالروسية): وفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد كارلوس رويس ماسيو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا؛ وسعادة السيد إيفان سيمونوفيتش، الممثل الدائم لكرواتيا لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيس لجنة بناء السلام؛ والسيد رودريغو لوندونيو إتشيفيري، رئيس حزب كومونيس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2023/222، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا.

أعطي الكلمة الآن للسيد رويس ماسيو.

السيد رويس ماسيو (تكلم بالإسبانية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لتقديم أحدث تقرير للأمين العام (S/2023/222) عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا وإبلاغ مجلس الأمن بالتطورات الهامة ذات الصلة بتوطيد السلام في البلد.

وكما هو الحال دائماً، يسعدني أن أكون بصحبة وزير الخارجية ألفارو ليفا دوران. وأعتزم هذه الفرصة لأتقدم إليه بالشكر وأتقدم، من خلاله، إلى حكومة كولومبيا بالشكر على التعاون المستمر مع البعثة ومع الأمم المتحدة بشكل عام.

ويسرني أيضاً أن أكون في حضور رودريغو لوندونيو إتشيفيري، القائد السابق للقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، وهو طرف موقع على الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم وهو الآن رئيس حزب كومونيس السياسي. إن قيادة السيد لوندونيو في الانتقال من الحرب إلى السلام كانت وستظل أساسية. ومشاركته اليوم هي بالتأكيد شهادة على التزام الآلاف من المقاتلين السابقين بالاتفاق النهائي. ويسرني أن جلسة اليوم تتيح فرصة أولى للمجلس للاستماع مباشرة إلى كلا الطرفين الموقعين بشأن الحالة الراهنة للتنفيذ.

إن الاجتماع الأخير بين الرئيس غوستافو بترو أوريغو والسيد لوندونيو إتشيفيري في بوغوتا، فضلاً عن زيارتهما المشتركة إلى المنطقة الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج في ميزيتا، في مقاطعة ميتا، في أعقاب تهديد خطير من قبل جماعة مسلحة غير مشروعة ضد عشرات المقاتلين السابقين وأسراهم، هي مثال على كيفية عمل الأطراف معاً للتصدي للتحديات المتعددة التي تواجه العملية والنهوض بالتنفيذ. وقد أتاحت لي الفرصة لأكون جزءاً من تلك الزيارة وأستمع مباشرة إلى شواغل الرجال والنساء في عملية إعادة الإدماج وأن أشهد حوارهم البناء مع السلطات.

ويسرني أن أبلغكم بأن الرئيس أعلن خلال الزيارة - وهي الزيارة الأولى التي يقوم بها الرئيس بترو أوريغو إلى إحدى تلك المناطق - عن عدة تدابير لتعزيز عملية إعادة الإدماج والأمن، فضلاً عن الإسراع بتنفيذ الاتفاق على نطاق أوسع.

وبينما يؤسفني أن تلك المجموعة من المقاتلين السابقين اضطروا إلى مغادرة المنطقة التي استثمروا فيها الكثير من الجهد والعمل لإعادة إدماجهم في الحياة المدنية، فمن الإيجابي أنه تم الاتفاق على خطة

الاتفاق النهائي كجزء من الولاية التي أناطها المجلس بالبعثة. وتتسم أحكام الاتفاق تلك بجسامة هائلة - ابتداء من جلب الهياكل الأساسية والاستثمارات التي تمس الحاجة إليها إلى المناطق الريفية النائية، إلى ضمان الوصول العادل إلى الأراضي ومعالجة الآثار المحددة التي عانت منها المجتمعات العرقية خلال الصراع.

لذلك يسعدني أن البعثة تتعاون بالفعل مع الحكومة وكيانات الدولة، فضلاً عن الآليات التي أنشأها اتفاق السلام، وتعمل على تحقيق توقعات الفلاحين الكولومبيين ومجتمعات السكان الأصليين والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي. وفي تلك المناطق الريفية بالتحديد وبالنسبة للسكان الضعفاء فيها، يمكننا أن نرى مرة أخرى الطريقة التي يمكن بها للتنفيذ الأكمل لعمليتي الاتفاق والحوار مع الجماعات المسلحة أن يعزز أحدهما الآخر.

أما في المناطق المتأثرة بشدة بالصراع، مثل ساحل المحيط الهادئ، فإن إحراز تقدم في تنفيذ الأحكام الواردة في الاتفاق والرامية إلى زيادة وجود الدولة، وتوفير فرص التنمية للمجتمعات المهملة تاريخياً، يمكن أن يساعد في معالجة الأسباب الجذرية للصراع، بينما اتخاذ خطوات نحو وقف التصعيد من خلال الحوار يمكن أن تسهم في الحد من العنف، مما يهيئ ظروفاً أفضل للتنفيذ.

(تكلم بالإسبانية)

لا يزال الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام يمضي قدماً في ولايته الأساسية المتمثلة في التحقيق في الجرائم التي ارتكبتها جميع الأطراف خلال النزاع والمعاقبة عليها. وفي الوقت الذي تستعد فيه كيانات الدولة لكي تنفذ بذاتها الأحكام الأولى التي صدرت، بدأت مرحلة المحاكمة في القضايا التي تشمل قادة سابقين في القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي، وأفراد من قوات الأمن العام، وأطراف ثالثة مدنية.

في الآونة الأخيرة، لقد تجلّى الدور الأساسي للحقيقة حول ما حدث خلال الصراع في عمل مصالح قوي بين رودريغو لوندونيو إتشيفيري والعقيد المتقاعد في الجيش لويس فرناندو بورخا، الذي يمثل

منظمة للانتقال إلى موقع جديد يتمتع بقدر أكبر من الأمن وإمكانية الوصول إلى الأراضي المنتجة لهم ولأسرهم. ويمكن للأعضاء أن يطمئنوا إلى أن البعثة ستواصل دعم المقاتلين السابقين وأسرههم ورصد التقدم المحرز بشأن التدابير المعلنة. إن أمن المقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي وحماية القادة الاجتماعيين هما أولويتنا العليا وستظلان كذلك.

(تكلم بالإنكليزية)

والحالات التي وصفتها لبدء هذه الإحاطة هي مثال على أحد المواضيع الرئيسية الواردة في التقرير الأخير للأمين العام - أي الأهمية الحاسمة لكلا جانبي سياسة "السلام الناجز" التي وضعتها الحكومة الحالية - من ناحية، المهمة الأساسية المتمثلة في التنفيذ الكامل للاتفاق النهائي، ومن ناحية أخرى، الجهود التي تبذلها من خلال الحوار، مهما كان ذلك صعباً، لخفض مستويات العنف الذي ترتكبه الجماعات المسلحة غير المشروعة الأخرى بغية توسيع نطاق السلام في البلد.

وقد أصبح الهدفان مرتبطين ارتباطاً لا ينفصم. ومن الصعب تصور نجاح أي منهما بشكل كامل دون الآخر، بالنظر إلى الحقائق على أرض الواقع في العديد من المناطق المتأثرة بالنزاع حيث يشكل العنف من جانب الجماعات المسلحة المتبقية عقبة رئيسية أمام تنفيذ الاتفاق النهائي، وحيث يؤدي التنفيذ غير الكافي أيضاً إلى تأجيل الظروف لذلك العنف.

وأوضحت الحكومة في الأيام الأخيرة، من خلال إجراءات إضافية، التزامها بالاتفاق النهائي. ومن الأمثلة الهامة على ذلك قرارها بإنشاء مكتب يرأسه مسؤول رفيع المستوى، في إطار الرئاسة، يكلف برعاية التنفيذ الشامل للاتفاق النهائي لا غير. وأعلن الرئيس أيضاً عن خطط لتجاوز العقوبات القانونية والبيروقراطية التي تعترض التنفيذ وإشراك مجلس الوزراء بأكمله في الامتثال للاتفاق.

هذه هي المرة الأولى التي يتضمن فيها تقرير الأمين العام مسائل تتعلق بالإصلاح الريفي الشامل والفصل العرقي الوارد في

في كوبا الشهر المقبل، عن نتائج إضافية من حيث الحد من العنف ومشاركة المجتمع في بناء السلام. إن الخسارة المأساوية في الأرواح البشرية في الأحداث الأخيرة تبرز الحاجة الملحة إلى أن تحرز الأطراف تقدماً في التفاوض على وقف ثنائي لإطلاق النار.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى عملية الحوار ووقف إطلاق النار الجارية بين الحكومة والجماعة التي تعرف نفسها بأنها القيادة العليا المركزية - القوات المسلحة الثورية لكولومبيا. وبعد ستة عقود من الصراع المسلح، لن تهيأ بيئة مؤاتية للسلام من خلال المزيد من إراقة الدماء بين الكولومبيين، بل على العكس تماماً. وفي ذلك الصدد، أحث جميع الأطراف الفاعلة المسلحة غير الشرعية على عدم تقويت الفرصة التي يتيحها السعي الجريء إلى تحقيق السلام من خلال الحوار. وستواصل الأمم المتحدة دعم كل جهد يرمي إلى تخفيف أثر العنف وتوطيد السلام.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد رويس ماسيو على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد سيمونوفيتش.

السيد سيمونوفيتش (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن لجنة بناء السلام، أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتي لتقديم إحاطة إعلامية أمام مجلس الأمن. بناء على مشاركة لجنة بناء السلام مع كولومبيا منذ عام 2020، تشجع اللجنة مجلس الأمن على النظر في ما يلي.

الاستمرار في إظهار الدعم الموحد لحكومة كولومبيا في جهودها الرامية إلى تنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء الصراع وبناء سلام مستقر ودائم.

الدعوة إلى تقديم دعم دولي واسع النطاق، بما في ذلك عن طريق بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، وفريق الأمم المتحدة القطري، والصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء، وصندوق بناء السلام، من أجل التزام الحكومة بتنفيذ جميع فصول الاتفاق النهائي.

الترحيب بتنشيط التعاون بين الأطراف الموقعة في التغلب على التحديات في تنفيذ الاتفاق النهائي، بما في ذلك من خلال الاستخدام المتجدد لهيكل التنفيذ.

أمام الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام ضمن القضية 03 "الإيجابيات الكاذبة" المزعومة. وخلال لقاء مع حشد من الطلاب في إحدى الجامعات في بوغوتا، وصف كلاهما القصص التي قادتتهما من كونهما جزءاً من النزاع المسلح إلى طريق السلام الذي يسرون عليه اليوم؛ وأعربا عن رغبتهما في أن يسهم الاعتراف بمسؤولياتهما في جبر الضرر والمصالحة وعدم التكرار؛ وحضا الشباب الحاضرين على تفهم قيمة السلام المبني على الحقيقة والعدالة.

وفيما يتعلق بعملية العدالة الانتقالية أيضاً، تواصل منظمات المجتمع المدني، ولا سيما منظمات النساء والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى والضحايا، الإصرار على إسراع الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام في فتح القضية 11، المتعلقة بالعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. ومما لا شك فيه أن القرار الذي أعلنته الجهاز القضائي من أجل السلام في العام الماضي للتحقيق في تلك الجرائم الخطيرة، والذي أحاط المجلس علماً به في بيانه الصحفي الصادر في 22 تشرين الأول/أكتوبر 2022 (SC/15063)، يعتبر خطوة في الاتجاه الصحيح. أمل أن يتمكن قريباً الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام، كما يتصرف بالفعل حيال قضايا أخرى، من فتح هذه القضية والعمل على احترام حقوق الضحايا.

كانت دعوة المنظمات النسائية واضحة أيضاً في عملية تصميم خطة العمل الوطنية المتعلقة بالقرار 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن. ويسرني أن أبلغكم بأنه، تحت قيادة الحكومة، بدأت سلسلة من المنديات الإقليمية بوضع خطة العمل، بمشاركة قيادات نسائية من جميع أنحاء البلد، بما في ذلك النساء المقاتلات السابقات.

أود أن أختتم بياني بالإشارة إلى عمليات حوار السلام الجارية. وكما أبرز الأمين العام في تقريره، فإن المفاوضات بين الحكومة وجيش التحرير الوطني مستمرة في التقدم. ومثلما أرحب بالروح البناءة التي اتسمت بها الدورتان الأوليان من الحوار، اللتان انعقدتا في فنزويلا والمكسيك، أمل أن تسفر المحادثات خلال الجولة المقبلة، التي ستعقد

دعم حقوق الضحايا في كولومبيا وللعمل الجاري لمتابعة توصيات لجنة الحقيقة.

وتعيد لجنة بناء السلام تأكيد التزامها بدعم حكومة كولومبيا وشعبها في جهودهما الرامية إلى بناء السلام وتشاطر تجاربهما الفريدة في مجال بناء السلام مع اللجنة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد سيمونوفيتش على إحاطته. وأعطي الكلمة الآن للسيد لوندونيو إتشيفيري.

السيد لوندونيو إتشيفيري (تكلم بالإسبانية): أعرب عن امتناني لإتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة المجلس اليوم. أنا رودريغو لوندونيو إتشيفيري. في عام 1976، عندما كان عمري 17 عاماً، انضمت طوعية إلى صفوف القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي. وفي سن 57 عاماً وقعت، بصفتي قائداً لجماعة حرب العصابات تلك، الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وبناء سلام مستقر ودائم مع الدولة الكولومبية.

وفي بداية محادثات هافانا انطلق الطرفان المتعاقدان الساميان من فكرة أن النزاع الاجتماعي والمسلح، الذي استمر لأكثر من 50 عاماً، يرجع إلى أسباب موضوعية تحتاج إلى حل. وهي تشمل التوزيع غير العادل لملكية الأراضي، واستبعاد السكان المزارعين، وتخلف المجتمعات الريفية.

ونصت النقطة الأولى من اتفاق السلام، التي تهدف إلى إيجاد حل حضاري للتركيز الفاضح للممتلكات الريفية في البلد، على إنشاء صندوق للأراضي التي في أيدي الدولة، تتألف في البداية من 3 ملايين هكتار توزع على مدى 12 عاماً على من هم في أمس الحاجة إلى الأراضي والراغبين في استغلالها. واليوم، بعد مرور أكثر من ست سنوات على توقيع الاتفاق، تبين الأرقام الرسمية أنه لم يخصص سوى 251 122 هكتاراً منذ إنشاء الصندوق - أي بالكاد 8.37 في المائة. والتفسير الوحيد المتسق هو الافتقار إلى الإرادة السياسية الذي أبدته الحكومة السابقة، التي اتسمت بمعارضتها لتنفيذ الاتفاق. وللسبب

تشجيع التنفيذ الكامل لأحكام الاتفاق النهائي المتعلقة بالشؤون الإثنية الواردة في اتفاقية السلام بما في ذلك ما يتعلق منها بالسكان الأصليين والكولومبيين من أصل أفريقي.

إبداء دعم خاص للجهود التي تبذلها الحكومة لتنفيذ برامج التنمية ذات التركيز الإقليمي والإصلاح الريفي الشامل للاتفاق النهائي، وهما أمران أساسيان لتعزيز وجود الدولة في المناطق المتأثرة بالصراع ولتمكين السكان الريفيين والمتأثرين بالصراع من الحصول على الأراضي، بمن فيهم النساء الريفيات والمقاتلون السابقون.

دعم الحكومة في إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمقاتلين السابقين بوصف ذلك عنصراً أساسياً لإحلال السلام المستدام في كولومبيا.

الثناء على حكومة كولومبيا لما أحرزته من تقدم نحو خطة التنمية الوطنية التي تشمل السلام لكونه من بين عناصرها الشاملة وإبراز مركزية الاتفاق النهائي لتحقيق الخطة.

التشديد على استمرار الحاجة الماسة لضمان أمن وحماية المقاتلين السابقين والقادة الاجتماعيين والمجتمعات المحلية، بما في ذلك مجتمعات الكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي والسكان الأصليين، الذين ما برحوا ضحايا للعنف في المناطق التي لا تزال متأثرة بالنزاع، ووجود الجماعات المسلحة غير المشروعة والوجود المحدود للدولة.

والتابعة الدقيقة مع الحكومة للتدابير المتخذة لتوفير الحماية لأفراد وقادة المجتمعات الشباب لضمان مشاركتهم الكاملة والفعالة في العمليات السياسية ذات الصلة ودعم جهودهم لبناء السلام، وكذلك لمنع تجنيد الشباب في التجمعات غير القانونية.

والتأكيد مجدداً على أهمية دور المرأة الكولومبية ومركزية مشاركتها الكاملة والمتساوية والهادفة في بناء السلام، على النحو الذي سلط تقرير الأمين العام الأخير (S/2023/222) الضوء عليه.

والإعراب عن الدعم الكامل للجهود التي يبذلها الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام في سبيل النهوض بهدف الاتفاق المتمثل في

أن تتم في إطار ما تم الاتفاق عليه في النقطة الخامسة من الاتفاق، تماما كما نعترف بمزايا التقرير النهائي للجنة إيضاح الحقيقة والتعايش وعدم التكرار.

وتمثل الجماعات المنشقة التي حملت السلاح مرة أخرى نسبة ضئيلة منا نحن الذين وقعنا على الاتفاق. وقد أعيد تشكيلها نتيجة لجهود التجنيد المتجددة في المناطق الريفية، وترك أنشطتها الكثير الذي يُرغب فيه أخلاقيا وسياسيا على السواء. ولم تف الدولة قط بالتزامها باحتلال المناطق التي تخلت عنها القوات المسلحة الثورية الكولومبية السابقة بعد أن ألقى أعضاؤها أسلحتهم، وبالتالي يسرت تعزيز مختلف الجماعات الإجرامية في تلك المناطق.

وهناك افتقار صارخ لحماية الزعماء الاجتماعيين في بلدنا، الذين تغتالهم تلك الجماعات باستمرار، تماما كما نفع نحن الموقعون على السلام ضحايا أيضا - وهذا يشكل انتهاكا صارخا ل ضمانات الحياة والأمن المتوخاة في النقطة الثالثة من الاتفاق. وينطبق الشيء نفسه على عمليات التشريد القسري والتهديدات المستمرة التي أدت إلى تدمير مختلف الأماكن المعتمدة لجهود إعادة الإدماج. وقد قتل أكثر من 350 من الموقعين على اتفاق السلام مع الإفلات من العقاب منذ توقيعه. ولا يزال وضع حد للمنظمات شبه العسكرية التي خلفتها مجرد طموح، على الرغم مما تم الاتفاق عليه في هافانا. وقد بدأ العمل لتوّه في وضع الخطة الاستراتيجية للأمن والحماية التي تمت الموافقة عليها في الاتفاق، وكذلك بشأن البرنامج الشامل لحماية الأفراد المشاركين في عملية إعادة الإدماج المشار إليها في نقطته الثالثة.

إن حالة الموقعين حرجة كذلك من حيث الأراضي التي ينبغي العمل فيها والمشاريع الإنتاجية التي تضمن إعادة إدماجهم الكامل في المجتمع، في حين أن الاحتياجات الأساسية مثل السكن والتعليم لا تلبى حتى على المدى الطويل. وقد أدت هذه الظروف إلى نشوء شتات من الموقعين في مختلف مناطق البلد، ما جعل من الصعب عليهم التعبئة لصالح تنفيذ الاتفاق وتعزيز شعور بالإحباط وتقويض مصداقية الاتفاق نفسه والآليات ذات الصلة.

نفسه، بالكاد تم إضفاء الطابع الرسمي على 32 في المائة من الـ 7 ملايين هكتار التي وعد بها، في حين أن الإعانات والائتمانات الموعود بها للحصول على الأراضي أعطيت فكرة عامة عنها فقط في ضوابط من دون أي تصميم أو تخطيط حقيقي يمكن أن يجعلها عملية.

وفيما يتعلق بالعنصرين الرئيسيين الآخرين للنقطة الأولى من الاتفاق - الخطط الوطنية للإصلاح والتنمية الريفية الشاملين على أساس نهج إقليمي، والتي كانت تهدف إلى الحد من الفقر الريفي بنسبة 50 في المائة في غضون 15 عاما - لا بد من القول إن تنفيذها الفعال لم يكن كافيا. وشهدنا مرة أخرى افتقارا إلى الإرادة السياسية من جانب إدارة دوكي ماركيس، فضلا عن عدم كفاية آليات الرصد والتقييم ومحدودية التنفيذ وارتفاع خطر الفساد. كما رأينا مؤخرا تقارير تفيد بأن مسؤولي الدولة اختلسوا أكثر من 500 بليون دولار كولومبي وافقت عليها آلية أورغانوس كوليجيادوس للإدارة والسلام لمثل هذه الخطط.

أما بالنسبة للنقطة الثانية من الاتفاق، المتعلقة بالمشاركة السياسية، فإن أهم تقدم أحرز هو الموافقة النهائية على النظام الأساسي الذي يضمن ممارسة المعارضة والتقييدات الانتقالية الخاصة للسلام. ولكن حدثت تأخيرات كبيرة في تنفيذ النظام الأمني الشامل لممارسة العمل السياسي نتيجة لعدم كفاية الموارد المخصصة له. وعلى الرغم من أنه كان جزءا من اللوائح، إلى جانب هيئاته المعنية، لم يتم تشغيله مطلقا. ولم تفعل الحكومة السابقة شيئا لإنشاء قناة تلفزيونية مغلقة الدائرة للأحزاب والمنظمات الاجتماعية، كما أنها لم تكلف نفسها عناء إجراء التعديلات التنظيمية التي يمكن أن تجعل ذلك ممكنا.

وامتثلت القوات المسلحة الثورية الكولومبية امتثالا تامة للنقطة الثالثة من الاتفاق بشأن إنهاء النزاع. وألقينا أسلحتنا وأصبحنا حزبا سياسيا، بالإضافة إلى مثولنا من دون تأخير أمام آليات العدالة والحقيقة المتوخاة في النقطة الخامسة. وكنا صادقين في حالات لا حصر لها؛ وتوصلنا إلى الضحايا مرارا وتكرارا من أجل العفو؛ وأسهمنا في تقديم التعويضات ومبدأ عدم التكرار بطريقة حاسمة. إننا ننتظر الإدانات الأولى من قبل الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام، التي ينبغي

أوريغو تحديدها في تنفيذ اتفاق هافانا. إننا نثق في خطابه وننتطلع إلى اتخاذ إجراء حاسم وشامل لتحقيق تلك الغاية. لقد التقينا في عدة مناسبات وبدأ التفاعل بيننا.

لقد اعترفنا مرارا وتكرارا بأنه لولا دعم المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة ومجلس الأمن وبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا التي شجعت بلا كلل حكومة إيفان دوكي ماركيس على أخذ اتفاق السلام على محمل الجد وتنفيذ العديد من أحكامه، ربما فشلت الجهود المبذولة للتوصل إلى حل سياسي للمواجهة معنا. لذلك يحدونا الأمل في جلسة مجلس الأمن هذه اليوم. ونعلم أن دعم المجلس للحكومة الحالية في جهودها للامتثال الكامل للاتفاق ستكون له آثار أكبر بكثير مما كانت عليه في الماضي القريب.

وأنشأ بترو أوريغو لجنة متابعة تنفيذ اتفاق السلام النهائي وتعزيزه والتحقق منه وحدد دور هيئاته المكرسة للمسائل العرقية والجنسانية والتزم بتمويلها. وقد سلم أكثر من 681 000 هكتار من الأراضي وأضفى الطابع الرسمي على العديد من الاتفاقيات الأخرى المماثلة. والتقى برئيس وقيادة حزب كومونيس وزار منطقة ماريانا بايز الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج لكفالة أمن سكانها. ونأمل أن تعمل اللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية بشكل فعال وأن يفرج عن الموقعين البالغ عددهم 187 الذين ما زالوا في السجن - وبعضهم في الخارج. كما وفر الموارد لضمان تنفيذ خطة التنمية الوطنية التي أهملت تماما من قبل الحكومة السابقة.

ويدل اضطراره إلى سحب خطته للإصلاح السياسي موضوعا للنقاش في الكونغرس، بسبب تشويه أحزاب المعارضة لنواياها الديمقراطية على المقاومة التي لا يزال يواجهها تنفيذ المشاركة السياسية المتوخاة في الاتفاق. وبدعم من المجلس ستكون الحالة أكثر احتمالا. واقترح الرئيس بترو أوريغو شراء 3 ملايين هكتار من مربى الماشية لصندوق الأراضي، بيد أن ذلك مبلغا ماليا كبيرا. وربما يتسنى للمجتمع الدولي الاضطلاع بدوره في تحقيق ذلك. إن الأشخاص الذين أعيد إدماجهم بحاجة ماسة إلى الأرض للعمل والإسكان المستدامين

وقد خصصت الحكومة السابقة كمية يرثى لها من الموارد للبرنامج الوطني الشامل لاستبدال المحاصيل غير المشروعة المنصوص عليه في النقطة الرابعة، فضلا عن ركائز الحل لمسألة إنتاج المخدرات وتسويقها ومنع استهلاك المخدرات والصحة العامة. وذلك يعني أن السياسة المتفق عليها بشأن القضاء على المحاصيل غير المشروعة من الريف الكولومبي - وهو جانب متداخل من الإصلاح الريفي الشامل في النقطة الأولى من اتفاق السلام - لم تنفذ.

ولحسن الحظ بالنسبة لنا ولبلد، تم التعبير عن الاستياء المكبوت من الوضع الاقتصادي والاجتماعي في كولومبيا - بالإضافة إلى الصخب من أجل التنفيذ الكامل لاتفاقية السلام لعام 2016 - بشكل جماعي وبقوة كبيرة خلال الانتفاضات الاجتماعية في عامي 2019 و 2021. وأدى ذلك أخيرا إلى انتصار انتخابي للقوى التقدمية والمحبة للسلام في انتخابات عام 2022، حيث تم انتخاب غوستافو بترو أوريغو رئيسا. وجاء السيد بترو أوريغو بموقف واضح مؤيد للتحول السياسي والاجتماعي، بما في ذلك الوعد بالتنفيذ الكامل للاتفاق النهائي، فضلا عن سياسته المتمثلة في "السلام الناجز"، التي تهدف إلى تهيئة الظروف المؤاتية للديمقراطية الكاملة والعدالة الاجتماعية في كولومبيا. تتمثل الخطوة الأولى في ذلك الاتجاه في الحوار مع المقاتلين السابقين في جيش التحرير الوطني والجماعات المنشقة عن اتفاق هافانا والجماعات المسلحة الأخرى. إننا نؤيد هذا الجهد وإن كنا نعتقد أنه يجب أن يأخذ في الحسبان الحوار والاتفاق الذي تم معنا على نحو أجدى. وانطلاقا من رأينا المتواضع نود أن نؤكد مجددا أن الاتفاق يجب أن يشكل الأساس لجميع المفاوضات. ويجب على الجماعات المسلحة أن تعترف بأن الحكومة الحالية ديمقراطية وتقدمية وأنه لا معنى لكفاحها ضدها. لذلك ينبغي أن تبادر هي بوقف إطلاق النار.

إننا ندرك أن مجموعة الإصلاحات المطلوبة في بلدنا - التي لا تشكل تلك الواردة في اتفاق السلام النهائي سوى فصل واحد منها - تمثل تحديا هائلا نظرا للمعارضة المعلنة لأصحاب المصالح والأحزاب التي أيدت الحكومة السابقة والمصممة على منع أي الانتقال لصالح الأغلبية. إن ذلك يفسر إلى حد كبير الوتيرة التي يحاول الرئيس بترو

والمنتجين في المناطق الريفية والحضرية. بيد أن ذلك يستند إلى شرط أساسي يتمثل في ضمان حياتهم وأمنهم واستقرارهم كما وعدت به الدولة في الفصلين 2 و 3 من الاتفاق. وبالنسبة لنا من الأهمية بمكان أن يمارس مجلس الأمن نفوذه لضمان الوفاء بذلك الشرط من خلال الآليات المعتمدة على طاولة المفاوضات.

ونذكر اليوم أكثر من أي وقت مضى الصعوبات الهائلة التي ينطوي عليها بناء السلام. كما أننا مقتنعون أكثر من أي وقت مضى بأن مسار الأسلحة والمواجهة لا يؤدي إلا إلى الكارثة. ونؤمن إيماناً راسخاً بأنه لا ينبغي التخلي عن مسار الحوار مطلقاً، وبالتالي نؤيد سياسة السلام الناجز التي ينتهجها الرئيس بترو أوريغو. فهو السبيل الوحيد الذي يمكن أن يؤدي بنا إلى بناء مجتمع متحضر. وتظل الحرب أسوأ خيار بين جميع الخيارات المتاحة للبشرية. ولا يزال السلام وطريق الحوار المسار الوحيد الذي سيساعد على تحسين حياتنا.

ونذكر اليوم أكثر من أي وقت مضى الصعوبات الهائلة التي ينطوي عليها بناء السلام. كما أننا مقتنعون أكثر من أي وقت مضى بأن مسار الأسلحة والمواجهة لا يؤدي إلا إلى الكارثة. ونؤمن إيماناً راسخاً بأنه لا ينبغي التخلي عن مسار الحوار مطلقاً، وبالتالي نؤيد سياسة السلام الناجز التي ينتهجها الرئيس بترو أوريغو. فهو السبيل الوحيد الذي يمكن أن يؤدي بنا إلى بناء مجتمع متحضر. وتظل الحرب أسوأ خيار بين جميع الخيارات المتاحة للبشرية. ولا يزال السلام وطريق الحوار المسار الوحيد الذي سيساعد على تحسين حياتنا.

ونذكر اليوم أكثر من أي وقت مضى الصعوبات الهائلة التي ينطوي عليها بناء السلام. كما أننا مقتنعون أكثر من أي وقت مضى بأن مسار الأسلحة والمواجهة لا يؤدي إلا إلى الكارثة. ونؤمن إيماناً راسخاً بأنه لا ينبغي التخلي عن مسار الحوار مطلقاً، وبالتالي نؤيد سياسة السلام الناجز التي ينتهجها الرئيس بترو أوريغو. فهو السبيل الوحيد الذي يمكن أن يؤدي بنا إلى بناء مجتمع متحضر. وتظل الحرب أسوأ خيار بين جميع الخيارات المتاحة للبشرية. ولا يزال السلام وطريق الحوار المسار الوحيد الذي سيساعد على تحسين حياتنا.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد لوندونيو إتشيفيري على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر الممثل الخاص للأمين العام رويس ماسيو على إحاطته والسيد سيمونوفيتش والسيد لوندونيو إتشيفيري، وأرحب بوزير الخارجية ليفنيا دوران في هذه الجلسة.

وأود أن أعلق على ثلاث نقاط.

أولاً، أود أن أنهى بإعادة التزام الرئيس بترو أوريغو بوضع التنفيذ الشامل لاتفاق السلام في صميم نهج حكومته لبناء السلام المستدام. في سياق الاتفاق النهائي نحيط علماً بإعادة تنشيط لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه.

ثانياً، لا يزال العنف وضعف وجود الدولة في العديد من مناطق البلد يؤثران تأثيراً خطيراً على الحياة اليومية لعدد كبير جداً من

ثالثاً، فيما يتعلق بمسألة الإصلاح الريفي، نرحب بالتقدم المحرز في إعادة الأراضي إلى مجتمعات السكان الأصليين فضلاً عن طموح الحكومة إلى زيادة فرص الحصول على الأراضي. ونحث على مواصلة الزخم في تنفيذه، بما في ذلك عن طريق الاتفاق على خطة التنمية الوطنية وتنفيذها وتقديم الدعم إلى المقاتلين السابقين الذين يعيشون خارج مناطق إعادة الإدماج. ونشيد بجهود إعادة الإدماج المبذولة على نطاق أوسع، بما في ذلك تشجيع المزيد من المشاركة السياسية.

ولا تزال كولومبيا نموذجاً للعالم فيما يتعلق بالقوة التحولية للسلام، بيد أن جني الفوائد الكاملة لاتفاق السلام وكفالة السلام المستدام في جميع أنحاء البلد يتطلبان استثماراً مستمراً. ولا تزال المملكة المتحدة ملتزمة بدعم كولومبيا طوال هذه العملية.

السيد بيانغ (غابون) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة في مجلس الأمن، وهم موزامبيق وغانا وبلدي، غابون.

نشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد كارلوس رويس ماسيو، ورئيس لجنة بناء السلام، سعادة السيد إيفان سيمونوفيتش، والسيد

المقاتلين السابقين، وبالموافقة على 5 327 مشروعا فرديا يشارك فيها 6 419 مقاتلا سابقا.

ونشيد بالإجراءات التي اتخذها الرئيس بترو أوريغو لتنفيذ سياسة "السلام الناجز" التي أعلنها، وذلك بإشراك مختلف الجماعات المسلحة في محادثات السلام. ونلاحظ مع الارتياح نتائج الجولة الثانية من مفاوضات السلام بين الحكومة وجيش التحرير الوطني في 10 آذار/مارس، في مكسيكو. وتشجع البلدان الأفريقية الثلاثة في المجلس الطرفين على الحفاظ على نفس المستوى من الالتزام بغية عقد الجولة الثالثة من المفاوضات، المقرر عقدها هذا الشهر في كوبا. ونؤيد أيضا طلب الحكومة الكولومبية توسيع ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق لتشمل رصد الاتفاقات المستقبلية مع الجماعات المسلحة الأخرى والتحقق منها.

على الرغم من الجهود المذكورة آنفا التي بذلتها الحكومة الكولومبية، لا تزال هناك تحديات أمام عملية السلام. وتعرب موزامبيق وغانا وغابون عن الأسف والإدانة للهجوم الذي شنه جيش التحرير الوطني في 29 آذار/مارس 2023، والذي أسفر عن مقتل تسعة جنود كولومبيين. ونشجع بقوة جميع الأطراف المعنية على إيلاء اهتمامها الكامل لعملية التفاوض والامتناع عن اتخاذ أي تدابير يمكن أن تقوض الجهود الرامية إلى صون السلام والاستقرار. ونشجع الحكومة الكولومبية على مواصلة جهودها سعيا إلى الاتفاق على وقف لإطلاق النار ووضع حد للأعمال القتالية من خلال المفاوضات لمصلحة شعب كولومبيا الطيب.

إن التنفيذ الناجح للفصل المتعلق بالمسائل الإثنية والإصلاح الريفي الشامل أساسي لتوطيد السلام وتسوية قضايا عدم المساواة والاستبعاد، التي تؤثر أساسا على مجتمعات السكان الأصليين المنحدرين من أصل أفريقي. وبخصوص الفصل المتعلق بالمسائل الإثنية، يشير التقرير إلى أن معدل تنفيذ أحكامه يبلغ 44 في المائة مقارنة بمتوسط 60 في المائة لأحكام الاتفاق النهائي بشكل عام. وفي هذا السياق، نشجع العمل المتواصل الذي يقوم به مكتب معالي

رودريغو لوندونيو إتشيفيري على إحاطاتهم المفيدة. ونرحب بمشاركة معالي السيد ألفارو ليفا دوران، وزير خارجية كولومبيا.

نقدر موزامبيق وغانا وغابون عزم وجهود الرئيس غوستافو بترو أوريغو، وحكومته والشعب الكولومبي، بما يتماشى مع اتفاق السلام الكولومبي لعام 2016، لبناء السلام وتحقيق الاستقرار في البلد بعد عقود من النزاع المسلح. ونؤكد من جديد دعمنا الكامل لعملية المصالحة الوطنية وبناء سلام دائم في كولومبيا.

إن المعلومات الواردة في تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا (S/2023/222) خلال الأشهر الثلاثة الماضية مشجعة للغاية وجديرة بالثناء، لا سيما فيما يتعلق بالإجراءات التي اتخذتها الحكومة لتعزيز الحوار الشامل للجميع من خلال إشراك المجتمع الكولومبي، بما في ذلك المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع والمنظمات النسائية والسكان الأصليين والكولومبيون المنحدرون من أصل أفريقي والأعضاء السابقون في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي. وفي هذا الصدد، نرحب بتقديم خطة التنمية الوطنية المقترحة للفترة 2022-2026 إلى الكونغرس، وكذلك بالميزانية المخصصة لتنفيذها وقدرها 10.7 بليون دولار، والتي تجسد أولويات مثل الأمن البشري والعدالة الاجتماعية والعمل المناخي ومكافحة عدم المساواة وسياسة "السلام الناجز".

ونرحب أيضا بالاتفاق المبرم بين الحكومة الكولومبية والقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي لتمديد ولاية لجنة متابعة تنفيذ اتفاق السلام النهائي وتعزيزه والتحقق منه لمدة أربع سنوات. ويظهر تعيين الحكومة رسميا لمسؤولين كبار كممثلين عنها في اللجنة الأهمية التي توليها لهذه الهيئة في سعيها إلى تحقيق السلام والاستقرار الدائمين.

يشكل تحسين الظروف المعيشية للمقاتلين السابقين وأسرهم عنصرا ضروريا في أي برنامج ناجح لإعادة إدماج هؤلاء الأفراد. وفي هذا الصدد، نرحب بموافقة المجلس الوطني لإعادة الإدماج على 128 مشروعا جماعيا، تلقى 118 منها دعما ماليا يستفيد منه 3 898 من

إن عملية السلام في كولومبيا تبرهن مرة أخرى على الأهمية الكبيرة لأن يتولى أصحاب المصلحة زمام العملية ويلتزموا بها. وتشيد اليابان بالتنفيذ الدقيق للاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم، فضلا عن الحوارات النشطة مع الجماعات غير الموقعة على الاتفاق في سياق سياسة "السلام الناجز". وترحب اليابان على وجه الخصوص بالمناقشة الجارية في إطار محادثات السلام بين الحكومة وجيش التحرير الوطني، بما في ذلك الالتزامات بالجوالة المقبلة من مفاوضات وقف إطلاق النار. ونشجع جميع الأطراف على المشاركة البناءة في عملية السلام من خلال الحوار ومن دون عنف. أوافقكم الرأي على أن السلام وحده هو الذي سيحسن حياة الناس.

وتقدر اليابان المساعي الحميدة والعمل الذي يقوم به الممثل الخاص رويس ماسيو وبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا في دعم جهود كولومبيا. ومن المهم تعزيز التنسيق بين الجهات المعنية والتعاون بين وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة وغيرها من الجهات الفاعلة. وتحيط اليابان علماً بطلب وزير الخارجية الكولومبي إلى المجلس فيما يتعلق بإمكانية توسيع ولاية البعثة لدعم الجهود المبذولة في سياق سياسة "السلام الناجز". ونتطلع إلى تلقي توصيات وخيارات من الأمين العام بشأن الدور الذي يمكن أن تضطلع به الأمم المتحدة في ذلك الصدد وإلى المشاركة البناءة مع زملائنا أعضاء المجلس بشأن أفضل السبل للمضي قدماً.

وكما أبرز رئيس لجنة بناء السلام، فإن الإصلاح الريفي الشامل وتنفيذ الفصل المتعلق بالمسائل الإثنية من الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم، لا سيما على أساس استيعاب الجميع ومبدأ الأمن البشري، أمران حيويان لتوطيد السلام. وتشجع اليابان البعثة على التعجيل بدعمه بولايتها الموسعة.

وعلى الرغم من التقدم المحرز، لا تزال اليابان تشعر بالقلق إزاء مستوى العنف في كولومبيا. وبغية الحد من وقوع العنف، سيكون من الضروري إنشاء وتنفيذ آليات مناسبة للأمن والعدالة. وفي ذلك الصدد، نشجع الحكومة الكولومبية، بدعم من بعثة التحقق، على زيادة

السيدة فرانسيس ماركيس، نائبة الرئيس، بالتعاون مع وحدة تنفيذ الاتفاق النهائي، بهدف تحسين تنفيذ الفصل المتعلق بالمسائل الإثنية بغية تيسير وتحسين الاندماج الاجتماعي لمجتمعات السكان الأصليين والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي.

وتكتسي مسألة الإصلاح الريفي أهمية قصوى في بناء سلام مستدام ومجتمع تسوده المساواة. ولذلك، نرحب بخطة التنمية الوطنية المقترحة، بما في ذلك تخصيص ميزانية كبيرة لها. كما نرحب بالإجراءات القانونية المتخذة لإعادة أكثر من مليون هكتار من الأراضي إلى مالكيها فيما يتعلق بالمناطق الخمس ذات الأولوية المدرجة في الفصل المتعلق بالمسائل الإثنية والواقعة في مقاطعات شوكو وغوافياري ونارينيو وقرطبة.

تلاحظ موزامبيق وغانا وغابون بقلق التحديات الأمنية المستمرة، لا سيما في المناطق التي تأثرت تاريخياً بالقنود المفروضة على وجود الدولة، والتي لها سجل حافل بأعمال العنف التي تؤثر في الغالب على مجتمعات السكان الأصليين والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي. إن وجود مؤسسات الدولة في هذه المناطق أمر حاسم لفعالية ونجاح المحاولات الجارية لتفكيك المنظمات الإجرامية.

في الختام، نؤكد من جديد دعمنا الكامل لحكومة كولومبيا في تنفيذ اتفاق السلام النهائي. كما ندعو المجتمع الدولي والأمم المتحدة وشركاءهما إلى مواصلة الدعم السياسي والمالي للحكومة الكولومبية في سعيها لإحلال السلام وتحقيق الاستقرار في جميع أنحاء البلد.

ونعرب عن دعمنا لبعثة التحقق والممثل الخاص في مهمتهما المتمثلة في رصد الوفاء بالالتزامات الواردة في اتفاق السلام، من خلال التعاون مع مختلف الأطراف الفاعلة في المجتمع الكولومبي.

السيدة شينو (اليابان) (تكلت بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد كارلوس رويس ماسيو، والسيد رودريغو لوندونيو إتشيفيري على إحاطتهما، كما أشكر السفير سيمونوفيتش، رئيس لجنة بناء السلام، على إحاطته القيمة. كما أرحب ترحيباً حاراً بوزير الخارجية الكولومبي، معالي السيد ألفارو ليفا دوران.

السكان المتضررين من النزاع من الوصول إلى الأراضي على نحو أكثر إنصافاً وأوسع نطاقاً أمر حيوي لمواصلة إرساء الطريق إلى السلام.

ثانياً، إن إعادة الإدماج الناجحة للمقاتلين السابقين جزء أساسي من السلام المستقر والدائم. وفي ذلك الصدد، أرحب بالموافقة على مشاريع جماعية جديدة تهدف إلى إعادة إدماجهم اجتماعياً واقتصادياً. وندعو إلى أن تشمل جميع هذه الجهود زيادة فرص حصول المقاتلات السابقات على فوائد إعادة الإدماج ومشاركتهم النشطة في صنع القرار كأولوية في جدول الأعمال.

ثالثاً، يشدد وفد بلدي على أهمية التزام الدولة الكولومبية بعملية العدالة الانتقالية. إن الإجراءات التي تعزز تنسيقاً أفضل بين الحكومة والنظام الشامل للحقيقة والعدالة والتعويضات وعدم التكرار ضرورية للقضاء على الإفلات من العقاب وتعزيز الثقة في العدالة، ولا سيما لجميع ضحايا النزاع، فضلاً عن تنفيذ الأحكام التصالحية.

وتؤمن إكوادور إيماناً راسخاً بأن السلام الشامل والدائم لن يكون ممكناً إلا من خلال الحوار. ولهذا السبب، فإن أعمال العنف الأخيرة التي ارتكبتها جماعات يجري السعي بالضبط إلى الحوار معها تبعث على القلق. لذا يجب أن يستند الدعم الدولي للسلام في كولومبيا من خلال مجلس الأمن إلى جهد أكبر وأكثر تركيزاً لبسط سيطرتها الكاملة على أراضيها وكبح القوات غير القانونية التي تغذيها أعمال خارجة عن القانون والاتفاقات القائمة. فهي لا تؤثر على الظروف الداخلية للبلد فحسب، بل لها أيضاً تأثير سلبي متزايد على جيرانه، مما يعرض سلام السكان بالقرب من الحدود للخطر.

ونعرب عن تقديرنا للجهود التي تبذلها الحكومة الكولومبية في حواراتها مع الجماعات المسلحة الأخرى ونؤيد قرار تعليق الإعلانات الثنائية لوقف إطلاق النار عند الاقتضاء. وأود أن أكرر التأكيد على ضرورة إجراء اتفاقات وقف إطلاق النار والمفاوضات بحسن نية، حيث يجب ضمان ألا تنتظر إليها أي جهة فاعلة على أنها موافقة تُضعف حضور الدولة على حساب رفاه السكان وتخاطر بالإسهام في

جهودها لتعزيز التنسيق بشأن الضمانات الأمنية وعمل محكمة السلام الخاصة. وتشدد اليابان على أهمية ضمان أن تكون مصالح جميع الكولومبيين محورية في تلك الجهود، بمن فيهم الكولومبيون المنحدرون من أصل أفريقي والسكان الأصليون والزعماء الاجتماعيون والمقاتلون السابقون الذين انضموا إلى عملية السلام. إن اتباع نهج متمحور حول الإنسان وشامل وتعاوني، مع إشراك النساء والشباب والأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة، أمر أساسي لسلام طويل الأمد ومجتمع قادر على الصمود.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على التزام اليابان الثابت بدعم عملية السلام وجهود بناء السلام في كولومبيا.

السيد بيريس لوس (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أقدم بالشكر إلى السيد كارلوس رويس ماسيو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، على إحاطته الزاخرة بالمعلومات، وإلى الأمين العام على تقريره الأخير عن بعثة التحقق (S/2023/222)، الذي يتضمن عناصر عن تنفيذ الإصلاح الريفي الشامل والفصل المتعلق بالمسائل الإثنية. ونرحب بحضور وزير خارجية كولومبيا، السيد ألفارو ليفا دوران، هنا اليوم.

لقد استمعنا باهتمام إلى مقدمي الإحاطات اليوم، ونحن ممتنون أيضاً لمشاركة السيد إيفان سيمونوفيتش، رئيس لجنة بناء السلام، في جلسة اليوم. ويكتسي وجوده أهمية خاصة بوصفه رئيساً للهيئة الاستشارية للمجلس المكلفة بدعم البلدان في حالات النزاع أو التي هي، مثل كولومبيا، في عملية انتقال إلى السلام. وتؤيد إكوادور جهود بناء السلام في كولومبيا وترى أن تجديد الحكومة التزامها بالتصدي للأسباب الجذرية للنزاع ومعالجة مشاكل عدم المساواة والاستبعاد والتهميش التي تقوض النسيج الاجتماعي وتغذي دوامات العنف قد جاء في الوقت المناسب تماماً. وتؤيد إكوادور جميع الإجراءات التي تسهم في تنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم في كولومبيا. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر ثلاث نقاط مهمة.

أولاً، تسلّم إكوادور بأهمية خطة التنمية الوطنية التي قدمتها الحكومة الكولومبية، والتي تضع الإصلاح الريفي كأولوية. إن تمكين

على الرغم من الخطوات الإيجابية، من المؤسف أن كولومبيا لا تزال تعاني من مستويات عالية من العنف. وتدين مالطة بشدة الهجمات التي وقعت في 29 آذار/مارس وأودت بحياة 10 جنود حكوميين وخلفت عدة جرحى في ولاية نورتي دي سانتاندير. كذلك فإن الهجمات العنيفة ضد الزعماء الاجتماعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان وعمليات قتلهم واختطافهم لا تزال مبعث قلق كبير. إن زيادة العنف ضد القيادات النسائية أمر غير مقبول، ويجب بذل المزيد من الجهود لإعطاء الأولوية لحماية المدنيين. وأي عنف موجه ضد المقاتلين السابقين الذين ما زالوا ملتزمين بالانتقال إلى الحياة المدنية أمر غير مقبول أيضاً. ويجب تخصيص الموارد اللازمة لتلبية ما يحتاجون إليه من الأمن والدعم.

وتشعر مالطة بقلق شديد إزاء زيادة مخاطر الحماية التي يواجهها الكولومبيون المنحدرون من أصل أفريقي والسكان الأصليون، الذين لا يزالون يتأثرون بشكل غير متناسب بحالات الطوارئ الإنسانية التي تتطوي على التشريد الجماعي والعزل القسري. وقد نزح أكثر من 25,000 شخص من تلك المجتمعات مؤخراً أو تعرضوا للعزل قسراً، بسبب العنف في الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2023 وحده. وثمة أنباء عن قيام الجماعات المسلحة غير المشروعة بتجنيد الأطفال، ولا سيما أطفال السكان الأصليين والأطفال الكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي، وهذا عمل يستحق الشجب الشديد. وتشجع مالطة الحكومة على مواصلة تعزيز جهودها لحماية الأطفال في تنفيذ سياستها "للسلام الناجز". كما تشعر مالطة بقلق عميق إزاء جميع الأشخاص المفقودين والمختفين قسراً في كولومبيا، والذين يقدر عددهم بأكثر من 100,000 شخص. وتستحق عائلاتهم إجابات حول مصير أحبائهم. ولا بد من مواصلة إيلاء الاهتمام لهذا الموضوع الحاسم، وتوفير الموارد لتعزيز وحدة البحث عن الأشخاص الذين يعتبرون مفقودين، بما في ذلك عن طريق ضمان حصولها على المعلومات الضرورية لعملها.

وتشيد مالطة بالإجراءات التي اتخذتها الحكومة لتنفيذ الإصلاح الريفي الشامل والخطوات المتخذة للنهوض بتنفيذ الفصل المتعلقة

انتشار الأنشطة غير المشروعة. وتحيط إكوادور علماً بطلب السيد ليفا دوران المؤرخ 14 شباط/فبراير الذي يطلب فيه النظر في توسيع دور البعثة، بهدف مرافقة الحوار وعمليات وقف إطلاق النار مع الجماعات الأخرى. ويرى وفد بلدي أن عملية وضع التوصيات والخيارات للدور الأوسع المحتمل لبعثة الأمم المتحدة للتحقق، فضلاً عن الآثار المترتبة على تشكيلها، ينبغي أن تتم بمشاركة واسعة وشاملة من الجهات المعنية ومع مراعاة مبادئ الاتفاق النهائي.

وفي الختام، أود أن أعرب مرة أخرى عن دعم إكوادور الكامل لعملية السلام في كولومبيا وللتنفيذ الكامل للاتفاق النهائي. وهنا أود أن أردد كلمات الأمين العام الواردة في تقريره التي يُشيد فيها بالدور القيادي للمرأة الكولومبية كصانعة سلام وعنصر فاعل في إقامة العدل وتحقيق المصالحة.

السيدة غات (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص رويس ماسيو على إحاطته اليوم وعلى العمل الحاسم الأهمية الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا. كما أشكر السيد إيفان سيمونوفيتش، رئيس لجنة بناء السلام، والسيد لوندونيو إتشيفيري على إحاطتهما، وأرحب بحضور وزير خارجية كولومبيا في هذه الجلسة.

منذ الجلسة السابقة لنا في كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.9240)، واصلت كولومبيا إظهار تصميمها الثابت في رحلتها نحو السلام المستدام. ويسلط تقرير الأمين العام (S/2023/222) الضوء على التزام الحكومة الكولومبية المستمر بتنفيذ سياسة "السلام الناجز". تشيد مالطة بالخطوات التي اتخذتها الحكومة في هذا الصدد وتشدد على حتمية أن يظل التنفيذ المركز للاتفاق النهائي لعام 2016 لإنهاء الصراع وبناء سلام مستقر ودائم في جميع قطاعاته في صميم جهودها من أجل السلام. ونرحب بالتزام الحكومة الكولومبية بالحوار وضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وذات مغزى. وقد سرنا أن نرى التقدم المحرز بشأن المواضيع الرئيسية في محادثات السلام التي انعقدت مؤخراً في المكسيك، ونأمل أن يستمر الزخم في الجولة المقبلة من المفاوضات.

من العنف الذي يلم بمناطق معينة في كولومبيا. وندين بشدة الهجمات الأخيرة على أجهزة إنفاذ القانون في كولومبيا. ونشير إلى أن الضمانات الأمنية لا تزال غير كافية للمقاتلين السابقين والمدافعين عن حقوق الإنسان وممثلي المجتمع المدني.

وترحب فرنسا بالتزام الحكومة بالوصول إلى الأراضي والإصلاح الريفي. ويتيح عرض خطة التنمية الوطنية على الكونغرس فرصة للمضي قدما في هذه المسألة بتخصيص التمويل المطلوب. وترحب فرنسا أيضا بإعطاء الحكومة الأولوية لتنفيذ الفصول الإثنية من الاتفاق النهائي لإنهاء الصراع وبناء سلام مستقر ودائم. ونشجع الحكومة على اتباع ذلك السبيل بغية توفير فرص اجتماعية واقتصادية جديدة مجدية للسكان الذين عانوا من الصراع. وأخيرا، نرحب بفرنسا بالتقدم المطرد الذي أحرزه الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام. ولا بد أيضا من الإشادة ببداية مرحلة المحاكمة، التي تمهد الطريق أمام إصدار الأحكام التصالحية وتفتح فصلا جديدا للمصالحة.

إن كولومبيا مثال يحتذى به للمجتمع الدولي. والاتفاق النهائي إنجاز تاريخي، وتمديد ولاية لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه لمدة أربع سنوات خطوة في غاية الأهمية. ونؤيد السلطات الكولومبية في جهودها الرامية إلى التنفيذ الكامل للاتفاق النهائي وفي المناقشات التي بدأت في إطار سياسة "السلام الناجز". وبطبيعة الحال، لا يزال الطريق طويلا، فضلا عن العديد من التحديات. ولكن كولومبيا تسير على المسار الصحيح، وفرنسا على استعداد لتقديم دعمها الكامل لها.

السيدة بيرسفيل (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): أرحب بمشاركة وزير خارجية كولومبيا، السيد ليفا دوران، في هذه الجلسة. ويشهد حضوره على استمرار التعاون بين كولومبيا ومجلس الأمن. كذلك أشكر الممثل الخاص للأمين العام كارلوس رويس ماسيو والممثل الدائم لكرواتيا، السيد إيفان سيمونوفيتش، بصفته رئيسا للجنة بناء السلام، على إحاطتهما الإعلاميتين. وأتوجه بالشكر أيضا إلى السيد رودريغو لوندونيو إتشيفيري على بيانه.

بالمسائل الإثنية المتضمنة في الاتفاق النهائي. ونؤيد بقوة نظام العدالة الانتقالية في كولومبيا ونرحب بالتقدم المحرز لتوفير الحقيقة والعدالة والتعويضات للضحايا من جميع أطراف النزاع المسلح، بغية ضمان عدم التكرار. ويجب على جميع الجهات الفاعلة أن تسهم إسهاما مجديا في الجهود الرامية إلى تلبية احتياجات الضحايا. ويسر مألظة أيضا أن تلاحظ التقدم المحرز في عمل الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام، مع توقع إصدار أحكام تصالحية في الأشهر المقبلة. ونؤيد دعوة المنظمات النسائية ومنظمات المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين لفتح القضية 11، بشأن العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس.

تعتقد مألظة أن عام 2023 ينطوي على إمكانية تبشر بعام حاسم لرحلة كولومبيا نحو تحقيق السلام المستدام. ونحن واثقون بأنه، بفضل استمرار التزام الشعب الكولومبي والحكومة والمجتمع الدولي والمجلس، يمكننا أن نشعر بالتفاؤل بمستقبل كولومبيا المشرق.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أشارك الآخرين في شكر الممثل الخاص للأمين العام كارلوس رويس ماسيو على إحاطته. وأود أيضا أن أشكر الممثل الدائم لكرواتيا لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيس لجنة بناء السلام، وأشكر أيضا رئيس حزب العموم على روايتيهما المباشرتين. وأرحب في هذه الجلسة بوزير خارجية كولومبيا، السيد ألفارو ليفا دوران.

إن البحث عن السلام يجب أن يشمل الحوار. ولهذا السبب نرحب باختتام الجولة الثانية من المفاوضات التي عقدت في مكسيكو مع جيش التحرير الوطني. ونأمل أن تؤدي تلك المفاوضات إلى وقف دائم لإطلاق النار. وترحب فرنسا أيضا بالجهود التي تبذلها السلطات الكولومبية لتعزيز وقف إطلاق النار الجاري مع عدة جماعات مسلحة. ونأمل أن تتمكن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا من الاضطلاع بدور حسن التوقيت في رصد تنفيذ مختلف الالتزامات بغية الحد من العنف. والواقع أن فرنسا لا تزال تشعر بقلق بالغ إزاء المستوى الحالي

سابقون، وتجسد جهود إعادة الإدماج وبناء الثقة التي تحققت من خلال تنفيذ الاتفاق النهائي.

ثانياً، ترحب سويسرا ببداية الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام القضية الحادية عشرة والأخيرة المتعلقة بالعنف الجنسي والجنساني، ويرجع الفضل في ذلك جزئياً إلى مناصرة المجتمع المدني المستمرة. ويؤكد وضع توصيات بشأن التعويضات على أساس المشاركة النهج الذي يركز على الضحايا في عملية العدالة الانتقالية في كولومبيا. واستعداداً للتعويضات الأولى التي يصدرها الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام، من الضروري ضمان تنفيذها في المستقبل من أجل احترام حقوق الضحايا. وفي هذا الصدد، تدعو سويسرا إلى تحقيق أقصى قدر من التنسيق المؤسسي وتخصيص الأموال على نطاق المنظومة ككل بغية ضمان القدرة الكافية على التنفيذ، ولا سيما توصيات لجنة تقصي الحقائق. ومن الضروري أيضاً تحسين تبادل المعلومات للمضي قدماً بالبحث عن الأشخاص المفقودين.

وأخيراً، تأمل سويسرا أن يتمكن مجلس الأمن مرة أخرى من إظهار الوحدة بالاستجابة لدعوة كولومبيا إلى توسيع ولاية بعثة التحقيق لتشمل رصد وقف إطلاق النار. وإذا كان الأمر كذلك، فإن سويسرا على استعداد، استناداً إلى خبرتها الطويلة، لدعم تلك الجهود. ونعيد تأكيد دعمنا الكامل للتنفيذ الكامل لاتفاق السلام ونظل على استعداد للمساعدة في الجهود الرامية إلى الحوار من أجل تحقيق سلام دائم.

وأود أن أختتم ببيان بكلمات من المركز الوطني للذاكرة التاريخية في بوغوتا:

(تكلمت بالإسبانية)

“إن الاعتراف بالضحايا وجعلهم مرئيين وتكريمهم وإضفاء الطابع الإنساني عليهم التزامات متأصلة في الحق في معرفة الحقيقة والتعويض، وفي واجب الدولة في تذكركم.”

السيدة الحفيتي (الإمارات العربية المتحدة): بداية، أشكر الممثل الخاص، السيد ماسيو، على إحاطته وعلى جهوده وجهود

ما فتئت سويسرا لأكثر من 20 عاماً، تدعم بنشاط الجهود الرامية إلى تحقيق سلام دائم في كولومبيا، بما في ذلك من خلال مشاركة المواطنين والتعامل مع الماضي. ونحن ندرك أن بناء السلام الدائم نادراً ما يكون عملية خطية، ولذلك نرحب بالالتزام المتجدد للأطراف بالنهوض بالتنفيذ الكامل للاتفاق النهائي لإنهاء الصراع وبناء سلام مستقر ودائم. وبوصفنا دولة شريكة في مفاوضات السلام بين الحكومة الكولومبية ودائرة التحرير الوطنية، نشيد بالتقدم المحرز في الجولة الثانية من المفاوضات ونبرز جهود الحكومة الكولومبية لمواصلة الحوار مع جميع الأطراف الفاعلة الرئيسية والجماعات المسلحة. وفي أعقاب أعمال العنف الأخيرة، ندعو جميع الجهات الفاعلة المسلحة إلى إبقاء قنوات الحوار مفتوحة وتكثيف الجهود للتوصل إلى اتفاقات لوقف إطلاق النار وإنهاء الأعمال العدائية.

تشدد سويسرا على العمل الممتاز لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا وقدرتها على التكيف في الاضطلاع بولايتها، فضلاً عن تعاونها الوثيق مع جميع أصحاب المصلحة. وللمرة الأولى منذ توسيع ولاية البعثة، تلقى مجلس الأمن تقريراً مرحلياً شاملاً (S/2023/222)، بما في ذلك ما يتعلق بتنفيذ الإصلاح الريفي والفصول المتعلقة بالشؤون الإثنية في الاتفاق النهائي. وأود أبرز النقاط الثلاث التالية.

أولاً، لا يزال العنف الموجه ضد الزعماء الاجتماعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والمقاتلين السابقين يبعث على القلق. ويتطلب العنف المرتبط بالنزاع وما ينتج عنه من تشريد للمدنيين وحبسهم ومعظمهم من أصل أفريقي ومن السكان الأصليين، اتخاذ تدابير إنسانية وسريعة لخفض التصعيد. وتؤيد سويسرا نداء الأمين العام من أجل زيادة وجود الدولة في المناطق المتأثرة بالصراعات لمكافحة العنف. وعلاوة على ذلك، لا يزال الاستخدام الواسع النطاق للأجهزة المتفجرة من جانب الجماعات المسلحة من غير الدول وعواقبه الإنسانية مدعاة للقلق. وتدين سويسرا استخدام الألغام المضادة للأفراد التي تؤثر بشكل غير متناسب على المدنيين. وكجزء من برنامجنا الشامل للإجراءات المتعلقة بالألغام، تؤيد إضفاء الطابع الإنساني على منظمة إزالة الألغام للأغراض الإنسانية، وهي منظمة أسسها مقاتلون

ومن المهم كذلك ضمان المشاركة الكاملة والهادفة والمتساوية للمرأة وإشراك الشباب في مثل هذه المبادرات لدورهم الجوهري في عملية بناء السلام وحل النزاعات وإعادة الإدماج. ونرى هنا أن زيادة مشاركة المقاتلات السابقات في المشاريع الإنتاجية بنسبة تصل إلى 15 في المائة خلال عام واحد، وفقا لتقرير الأمين العام (S/2023/222)، خطوة في الاتجاه الصحيح. ولا شك في أن التقدم المحرز في مختلف مكونات النظام الشامل للحقيقة والعدالة والتعويض وعدم التكرار يواصل إرساء الأسس اللازمة لتحقيق المصالحة الشاملة والمساءلة الفعالة، بما في ذلك في القضايا التي ينظر فيها الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام.

وختاما، تؤكد دولة الإمارات على دعمها التام لحكومة وشعب كولومبيا في جهودهما لتحقيق السلام المستدام وكذلك لبعثة التحقق التابعة للأمم المتحدة على الدور الهام الذي تضطلع به لتحويل هذه الغاية إلى واقع.

السيد خوجة (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، السيد كارلوس رويس ماسيو، على عمله المتواصل وعلى إحاطته بشأن التطورات في البلد. وأشكر السفير سيمونوفيتش على أفكاره وتوصياته بصفته رئيسا للجنة بناء السلام. كما أشكر السيد لوندونيو إتشيفيري على أفكاره الثاقبة. إن مشاركته تتجاوز الرمزية، لأنها تمثل الطبيعة الحقيقية وعمق الالتزام بالسلام في كولومبيا.

ولا يمكن إنكار أن كولومبيا وشعبها واجها تحديات هائلة في طريقهما إلى السلام. ولكن على الرغم من الصعوبات الهائلة، ساد السلام. وقد أظهرت كولومبيا بشكل مقنع أنه حيثما توجد الإرادة، يوجد سبيل. إن الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وبناء سلام مستقر ودائم والتطورات الإيجابية خلال السنوات السبع الماضية هي نتيجة للجهود الدؤوبة التي بذلها مختلف أصحاب المصلحة والحكومة والمقاتلون السابقون وتمثل عائد السلام الذي يستحقه الشعب الكولومبي. وقد أظهرت هذه السنوات من بناء السلام أنه على الرغم من أن النزاع

فريقه في دعم السلام في كولومبيا. والشكر موصول لرئيس لجنة بناء السلام على إحاطته. كما استمعنا باهتمام لإحاطة السيد إتشيفيري. وتسرنا مشاركة معالي السيد ألفارو ليفا، وزير خارجية كولومبيا معنا اليوم، مقدرين الجهود المستمرة التي تبذلها الحكومة الكولومبية في تنفيذ الاتفاق النهائي، ويشمل ذلك الإصلاح الريفي والفصل المتعلق بالشؤون الإثنية إلى جانب وضعها نهج مبتكرة وشاملة تضمن الأخذ بآراء مختلف الجهات الفاعلة في كولومبيا.

ونرحب بمواصلة إحراز تقدم في إعداد خطة التنمية الوطنية، خاصة من حيث التركيز على العمل المناخي ومعالجة التفاوتات الاجتماعية. ومع ذلك لا يزال يساورنا القلق إزاء استمرار أعمال العنف والتهديدات ضد المدنيين، بمن فيهم المقاتلون السابقون وقادة المجتمع المحلي، الأمر الذي يؤكد على أهمية تنفيذ الضمانات الأمنية للاتفاق النهائي باعتبارها إحدى السبل الرئيسية لتوفير الحماية اللازمة للكولومبيين. وكما ندرك جميعنا، فإن ضمان التنفيذ الكامل للاتفاق النهائي، إلى جانب اتخاذ إجراءات لوقف العنف في كولومبيا، هدفان ضروريان لتحقيق السلام والأمن الدائمين في كولومبيا. لذلك من المهم أن يعزز كل من الهدفين الآخر بما يحقق السلام المنشود.

ونرى في هذا السياق أن التقدم المحرز في الحوار ومختلف عمليات السلام من التطورات المشجعة. إلا أننا نكرر ضرورة وقف جميع الأعمال العدائية لإنجاح هذه الجهود. وننتقل إلى انعقاد الجولة القادمة من محادثات السلام في كوبا، والتي من شأنها المساهمة في ترسيخ السلام في كولومبيا. كما نرى بأن توصيات الأمين العام بشأن أي دور محتمل لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا ستكون مفيدة في دعم هذه الجهود.

نؤكد على أن ترسيخ المصالحة بين المجتمعات في كولومبيا يقتضي مواصلة التركيز على المبادرات المحلية لإعادة الإدماج وعلى المبادرات التي تقودها المجتمعات المحلية والعمل على توسيع نطاقها، مع ضمان الأخذ بآراء المتضررين مباشرة من العنف في كولومبيا ووضعها في صميم هذه الجهود لتعزيزها.

ونشيد بعمل بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا فيما يتعلق بالإصلاح الريفي كجزء من ولايتها الموسعة، وسنؤيد أي اقتراح لتوسيع ولايتها لتشمل دورا للتحقق من وقف إطلاق النار.

وتضطلع العدالة الانتقالية بدور حيوي في تحقيق السلام، ونحن ندعم جهود الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام لمعالجة الظروف التي يواجهها الأفراد في نطاق اختصاصه، بما في ذلك أمنهم. ويجب على جميع الجهات الفاعلة المعنية أن تؤدي دورها في هذه العملية من أجل ضمان المساءلة عن الجرائم وتحقيق العدالة للضحايا؛ فهو الطريق الآمن الوحيد نحو المصالحة.

لقد مرت كولومبيا والكولومبيون بالكثير من العنف لفترة طويلة جدا. وفتحت عملية الحوار والسلام فصلا جديدا، ما جعل البلد قصة نجاح، بفضل استثماره المستدام في حياة كريمة بحقوق وكرامة للجميع. (تكلم بالإسبانية)

في الختام، تلتزم ألبانيا بدعمها الثابت لكولومبيا والشعب الكولومبي في جهودهما لبناء "سلام شامل" ومستقبل مشترك.

السيد كوستا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإسبانية): إنه لشرف لي ولبلدي أن آخذ الكلمة للتعليق على تنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم في كولومبيا. أشكر مقدمي الإحاطات على بياناتهم وأرحب بوزير الخارجية ليفا دوران في المجلس.

لقد أظهرت كولومبيا التزاما وتصميما استثنائيين في سعيها لتحقيق المصالحة وجهودها لبناء سلام دائم. وتؤمن البرازيل إيمانا راسخا بقدرة البلد وإرادته السياسية للتغلب على التحديات التي تواجه التنفيذ الكامل لاتفاق السلام وتوطيد السلام في جميع أراضيه. ويسرنا أن نلاحظ التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام، خاصة فيما يتعلق بالإصلاح الريفي والمشاركة السياسية للمقاتلين السابقين والاهتمام بضحايا النزاع. يعد توسيع ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا في كانون الثاني/يناير بما في ذلك ما يتعلق بمتابعة الإصلاح الريفي وعناصر الفصل المتعلق بالشؤون الإثنية في الاتفاق خطوة هامة نحو تعزيز عملية السلام في البلد.

يضرِب أكثر الفئات ضعفا فإن السلام، على النقيض من ذلك، يفيد الجميع. ولذلك، فإن جعل الجميع مستفيدا مباشرة من عملية السلام هو أفضل ضمان لسلام طويل الأمد لا رجعة فيه في المستقبل.

ونشيد بالحكومة الكولومبية على رسوخها القوي في جدول أعمال السلام الناجز - ووجود وزير الخارجية ليفا دوران في قاعة المجلس اليوم دليل آخر - لالتزامها بالتنفيذ الكامل لجدول الأعمال، ما يؤدي إلى المصالحة، التي هي الطريق الصحيح - السبيل الوحيد - لضمان السلام الدائم في كولومبيا. وتمديد ولاية لجنة متابعة تنفيذ اتفاق السلام النهائي وتعزيزه والتحقق منه لمدة أربع سنوات دليل آخر على هذا الالتزام.

ويظل الحوار البناء يكتسي أهمية قصوى في النهوض بتنفيذ اتفاق السلام. والمفاوضات الجارية بين الحكومة وجيش التحرير الوطني والقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي وغيرهما من الجماعات المسلحة علامات مشجعة جدا على إحراز تقدم. ويكتسي وقف إطلاق النار أهمية كبيرة، وإذا ما نفذ على النحو السليم، كما نأمل ونحث على ذلك، فإنه لا يحد من العنف فحسب، بل سيسهم أيضا في بناء الثقة وتوطيدها، وهي العنصر الأول والأهم في التوصل إلى اتفاق بشأن السلام المستدام.

وكما نعلم جميعا، فإن السلام ليس طريقا سهلا أو مستقيما على الإطلاق، ويمكن أن ترتفع التحديات دائما على طريق التقدم. ولا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به، لا سيما في تحسين الأمن في المناطق المتأثرة بالنزاع من خلال الحوار مع العدالة والنهوض باستراتيجيات تطلعية ومن خلال اتخاذ إجراءات ملموسة لتغيير الحياة لحماية المجتمعات والفئات الضعيفة من السكان. ويجب بذل كل الجهود لمنع العنف من الوقوف في طريق السلام. وفي هذا الصدد، تؤيد ألبانيا خطة التنمية الوطنية المقترحة وإعطاء الأولوية للإصلاح الريفي الشامل، وهو عنصر رئيسي في هذه العملية. والخطوات التي اتخذت حتى الآن في الإصلاح الريفي الشامل والتقدم المحرز في الفصل العرقي يظهران التزاما حقيقيا بالسلام، ويستحقان الثناء والدعم.

والزعماء الاجتماعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان تشكل مصدر قلق. ويجب تكثيف الجهود الرامية إلى كفالة حمايتهم ومنع العنف. كما تعتمد إعادة الإدماج الكامل للمقاتلين السابقين في الحياة المدنية على إمكانية حصولهم على الأرض والسكن والمشاريع الإنتاجية. ونلفت الانتباه أيضا إلى ضرورة تعزيز السياسات الرامية إلى التصدي للمشكلة الخطيرة التي يسببها العنف الجنساني.

وكما أكدنا في مناسبات كثيرة، فإن عمل مجلس الأمن في كولومبيا يستند إلى التطلعات والاحتياجات التي أعربت عنها الحكومة الكولومبية. في ذلك الصدد، فإن البرازيل على استعداد للدراسة التفصيلية لتوصيات الأمين العام بغية تحليل الكيفية التي يمكن بها لبعثة التحقق أن تتعاون في سياق اتفاقات وقف إطلاق النار مع مختلف الجماعات المسلحة في كولومبيا وفقا لطلب الحكومة الكولومبية.

تؤكد البرازيل مجددا التزامها بالتعاون مع حكومة كولومبيا حتى يتسنى توطيد السلام الذي تحقق من خلال العمل الشاق لشعبها وبسطه في جميع أنحاء أراضيها.

السيد دي لورانتس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالتشديد على تقديرنا للدور الحيوي الذي تواصل بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا الاضطلاع به دعما للسلام في كولومبيا. أود أيضا أن أرحب بوزير الخارجية ليفا دوران مرة أخرى في قاعة المجلس.

لا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بدعم كولومبيا في سعيها إلى تعزيز تنفيذها للاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم لعام 2016. لقد ساعد توسيع نطاق ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق لتشمل الفصل المتعلق بالشؤون الإثنية على تحقيق ذلك الهدف. بصفتها أول شريك دولي للفصل المتعلق بالشؤون الإثنية من اتفاق السلام لعام 2016 تسعى الولايات المتحدة إلى مساعدة كولومبيا في تعزيز التنوع والإنصاف والشمول عن طريق معالجة عدم المساواة والإقصاء السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وهي قضايا أثرت بشكل غير متناسب على مجتمعات السكان الأصليين والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي.

تهنئ البرازيل حكومة السيد بترو أوريجو على جهودها الرامية إلى تحقيق "السلام الناجز" في جميع أنحاء أراضيها. وكما أشار الأمين العام في تقريره الأخير إلى المجلس (S/2023/222) فإن جهود الحوار الإضافية الجارية جديرة بالترحيب كما أنه ضرورية لتعزيز فوائد السلام في كولومبيا. ويعتمد توطيد السلام على التنفيذ الكامل للاتفاق النهائي فضلا عن قدرة السلطات على كبح العنف الذي لا تزال ترتكبه الجماعات المسلحة الأخرى والذي يؤثر بشكل غير متناسب على الكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي والشعوب الأصلية والنساء وأكثر شرائح السكان ضعفا.

في سياق الجهود الرامية إلى بناء سلام شامل ومستدام، تؤكد البرازيل بوصفها بلدا ضامنا التزامها بدعم الحوار بين الحكومة الكولومبية وجيش التحرير الوطني. ونرحب بنتائج الجولة الثانية من المفاوضات وبآفاق إحراز تقدم نحو التوصل إلى اتفاق في المكسيك. بيد أننا نشجب - مع الشعور بالأسف العميق - الاتجاهات المستمرة التي تؤدي إلى مأس جديدة. كما نذكر، باحترام وتضامن عميقين، باليوم الوطني لكولومبيا لإحياء ذكرى ضحايا النزاع والتضامن معهم الذي يُحتفل به في 9 نيسان/أبريل. ونأمل أن يتمثل الهدف المشترك للأطراف على طاولة المفاوضات في وضع حد نهائي لوقوع ضحايا جدد وتحقيق السلام في كولومبيا. لذلك نشدد مرة أخرى على أهمية إجراء حوار بناء بين الأطراف لتهيئة ظروف الثقة المتبادلة والتشجيع على الاعتقاد - في كولومبيا والمجتمع الدولي - بإمكانية تحقيق وقف إطلاق النار وإنهاء الأعمال القتالية والتحول في البلد بالمشاركة الكاملة للمجتمع.

وكما أكدنا من قبل فإن النشر الشامل لقدرات الدولة في جميع أنحاء البلد، لا سيما في المناطق المتأثرة بالنزاع أو المهمة تاريخيا أمر أساسي لتوطيد السلام. كما يُتوقع أن يسهم إحراز تقدم في الإصلاح الزراعي إسهاما حاسما في تحقيق تلك الغاية، فضلا عن موافقة الكونغرس الكولومبي على خطة التنمية الوطنية التي تتضمن أولويات رئيسية لتنفيذ عملية السلام. وعلى الرغم من التحديات الكبيرة التي تم التغلب عليها بالفعل، نسلم أيضا بالتحديات المقبلة في تنفيذ عملية السلام في كولومبيا، حيث لا تزال الحالة الأمنية للمقاتلين السابقين

الإعلاميين، وقد استمعت باهتمام إلى البيان الذي أدلى به السيد لوندونيو إتشيفيري، رئيس حزب العموم.

منذ بداية العام، واصلت الأطراف الكولومبية العمل بلا كلل لتحقيق "السلام الناجز". وما فتئت الحكومة الكولومبية، بقيادة الرئيس بترو أوريغو، تنفذ بالكامل الاتفاق النهائي لإنهاء الصراع وبناء سلام مستقر ودائم، وهي ملتزمة بكبح العنف وتحقيق السلام على نطاق أوسع ومستدام من خلال الحوار والتفاوض. ونحن نقدر كل هذه الجهود ونؤيدها، ونتوقع من جميع الأطراف في كولومبيا أن تعمل يدا واحدة، وأن تحرز تقدما في الاستقرار والسلام والتنمية في البلد في الأجل الطويل.

ترحب الصين بالتقدم المحرز في مفاوضات وقف إطلاق النار بين الحكومة الكولومبية وجيش التحرير الوطني والجماعات المسلحة الأخرى. ونأمل أن تحقق الجولة الجديدة من المفاوضات، التي ستعقد في كوبا في أيار/مايو، نتائج إيجابية، وأن تؤدي إلى التوصل إلى اتفاق بشأن وقف دائم لإطلاق النار وحل سياسي. ولا يمكن لكولومبيا أن تبني السلام وتوطد دعائمه بدون دعم ومساعدة المجتمع الدولي. ونأمل أن تواصل بلدان المنطقة والدول الضامنة والدول المصاحبة الاضطلاع بدور نشط في تعزيز محادثات السلام. ولا يزال التنفيذ الكامل للاتفاق النهائي أساسيا لتحقيق السلام والتنمية، الأمر الذي سيتطلب استثمارا مستداما في خطة الحكومة الكولومبية للتنمية الوطنية في السنوات الأربع المقبلة. وتنفيذ الاتفاق النهائي عنصر رئيسي شامل. ونقدر نهج الحكومة الكولومبية القائم على التنمية من أجل السلام في الحكم وندعم زيادة استثمار الموارد المالية في مجالات مثل الإصلاح الريفي، وإعادة إدماج المقاتلين السابقين، والاستعاضة عن المحاصيل غير المشروعة.

ونأمل أن تسهم تلك الجهود في معالجة المسائل الطويلة الأجل، مثل الفقر والتنمية غير المتكافئة والإجفاف الاجتماعي، وفي القضاء على الأسباب الجذرية للصراع. وينبغي لفريق الأمم المتحدة القطري ولجنة بناء السلام والكيانات الأخرى والشركاء الدوليين أن يقدموا

كما يعدُّ تقديم خطة التنمية الوطنية للرئيس بترو أوريغو إلى الكونغرس الكولومبي خطوة مهمة حيث ينظر قادة كولومبيا في أفضل الطرق لمعالجة عدم المساواة. ويسرنا أن بعثة التحقق قد اتخذت خطوات هامة لمعالجة الفصل المتعلق بالشؤون الإثنية والإصلاح الريفي من خلال العمل مع وزارة الزراعة ومنظمات المجتمع المدني.

ونحيط علما بالجهود التي تبذلها الحكومة الكولومبية لتوسيع خطتها "للسلام الناجز" من خلال المفاوضات مع جيش التحرير الوطني والجماعات المنشقة عن لقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي والجماعات المسلحة الأخرى التي لم توقع على اتفاق السلام في عام 2016. إن الجهود المبذولة لتوسيع نطاق السلام في كولومبيا جديرة بالثناء لكنها تتطلب أيضا وقتا والتزاما واضحا من جانب الجماعات الإرهابية والمسلحة غير المشروعة بالتقيد بجميع الشروط التي يتم التفاوض بشأنها في المستقبل. وينبغي أن تسلم تلك الجهود أيضا بأهمية مكافحة إنتاج المخدرات غير المشروعة وتجنب الإفلات من العقاب على الأفعال التي ترتكبها الجماعات الإرهابية والمسلحة غير المشروعة. ويسرنا إبلاغ بعثة التحقق عن انخفاض في حوادث القتل في العديد من المناطق الريفية في كولومبيا، لكننا نلاحظ استمرار زيادة معدلات العنف المرتبط بالنزاع. وارتكاب العنف ضد مجتمعات الشعوب الأصلية والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي، والمدافعين عن البيئة وحقوق الإنسان، وقادة العمال، والنساء ما فتئ مصدر قلق، حيث أفادت بعثة التحقق بأن مستوى العنف في بعض مناطق البلد قد ازداد مقارنة بالعام الماضي. ولا تزال الولايات المتحدة تدعم الجهود الرامية إلى مساعدة كولومبيا في إدراك سلام حقيقي ودائم. ونأمل أن تؤدي تلك الجهود إلى انخفاض ملموس في العنف الذي تمارسه الجماعات المسلحة غير المشروعة.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أبدأ بياني بالترحيب بالسيد ليفا دوران، وزير خارجية كولومبيا. وأشكر الممثل الخاص للأمين العام ماسيو والممثل الدائم لكرواتيا، السيد إيفان سيمونوفيتش، بصفته رئيسا للجنة بناء السلام، على إحاطتهما

المتعلق بالمسائل الإثنية في الاتفاق النهائي، والذي كُلفت بعثة الأمم المتحدة للتحقق مؤخرا بالإشراف عليه، وكذلك في إعادة إدماج المقاتلين السابقين. وفي الوقت نفسه، لا تزال المشكلة الرئيسية المتمثلة في ضمان أمن المقاتلين السابقين قائمة. ومما لا شك فيه أن تنفيذ اتفاقات السلام سييسره التمديد الحالي لولاية لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه، فضلا عن الأحكام الأولى التي تصدرها الولاية القضائية الخاصة للسلام، وستقوم الأمم المتحدة أيضا برصد تنفيذها.

على الرغم من التطلعات السلمية للسلطات الكولومبية والمجتمع الكولومبي بأسره، لم تشهد البلاد انخفاضا في مستوى العنف. فقد تحول العنف من مواجهة بين الدولة والجماعات المسلحة غير المشروعة إلى مواجهات بين الجماعات المسلحة التي تقاتل من أجل السيطرة على الأراضي وقنوات الاتجار بالمخدرات. وبالإضافة إلى تنفيذ الاتفاق النهائي، تركّز الحكومة الكولومبية والمجتمع الدولي الآن على الحوار مع الجماعات المسلحة المتبقية، ولا سيما جيش التحرير الوطني. ونتوقع التوصل قريبا إلى اتفاقات بين السلطات والمتمردين، بما في ذلك التوصل إلى اتفاقات بشأن وقف إطلاق النار، خلال الجولة المقبلة من المحادثات التي ستعقد في كوبا. ونتفهم رغبة بوغوتا في توطيد المكاسب التي تحققت في الحوار مع الجماعات المسلحة من خلال التحقق من الاتفاقات التي يمكن أن تقوم بها البعثة. ونثق بأن الأمين العام، تحقيقا لتلك الغاية، سيقدم إلى مجلس الأمن مقترحات مفصلة بشأن إمكانية إشراك الأمم المتحدة في العملية. وينبغي أن يتمكن جميع أصحاب المصلحة الكولومبيين من المشاركة في المناقشات بشأن تلك المبادرة، نظرا لحالة بناء السلام الصعبة.

سيؤدي توسيع ولاية البعثة في نهاية المطاف إلى العديد من المخاطر والتهديدات الإضافية التي يجب التصدي لها. فعلى سبيل المثال، من المهم ليس التحقق من اتفاقات وقف إطلاق النار الثنائية بين القوات الحكومية والجماعات المسلحة غير المشروعة فحسب، بل أيضا الفصل بين الجماعات المتنافسة على الأرض ومنعها من الاشتباك مع بعضها بعضا، لا سيما في الأراضي التي يعدم فيها وجود الدولة، أو إنها غير قادرة على بسط سيطرتها على نحو فعال.

المزيد من الدعم لتحقيق تلك الغاية. ويعرب الأمين العام في تقريره (S/2023/222) عن قلقه إزاء الحالة الأمنية الخطيرة وحوادث العنف المتكررة التي تقع في عدة مناطق من كولومبيا. وتؤيد الصين الحكومة الكولومبية في زيادة نشر قوات الأمن في المناطق المتأثرة بالصراع سابقا والتي لا توجد فيها سيطرة فعالة، وردع للعنف، واعتماد مبادرات هادفة لضمان أمن المقاتلين السابقين وتعزيز حماية النساء والأطفال والأقليات العرقية.

إن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، بقيادة السيد ماسيو، فعلت الكثير لدعم تنفيذ الاتفاق النهائي. ونحن نقدر إسهام البعثة المهم، وندعم دورها المهم في مساعدة الحكومة الكولومبية على النهوض برؤية "السلام الناجز" والتقدم نحو تحقيق سلام دائم من خلال الحوار والتفاوض. والصين مستعدة للعمل مع بقية المجتمع الدولي لمواصلة دعم عملية السلام بقيادة وملكية كولومبية. ونتطلع إلى إنجازات أكبر يحرزها الشعب الكولومبي في مسيرته نحو تحقيق الاستقرار الشامل والسلام والتنمية.

الرئيس (تكلم بالروسية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للاتحاد الروسي.

نرحب بمشاركة وزير خارجية كولومبيا، السيد ألفارو ليفا دوران، في مناقشة اليوم. ونعرب عن امتناننا للآراء التي أعرب عنها رئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، السيد كارلوس رويس ماسيو، والممثل الدائم لكرواتيا، السيد إيفان سيمونوفيتش، بصفته رئيسا للجنة بناء السلام. ونحن على يقين من أنه كان من المفيد أيضا لجميع أعضاء مجلس الأمن أن يستمعوا، لأول مرة في هذه القاعة، إلى آراء مشارك رئيسي في عملية السلام، ألا وهو، ممثل القيادة السابقة للقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي ورئيس حزب كومونيس، السيد رودريغو لوندونيو إتشيفيري

إن عملية بناء السلام في كولومبيا عملية دينامية. ولنلمس ما تقوم به بوغوتا من جهود للتنفيذ الشامل للاتفاق النهائي لإنهاء الصراع وبناء سلام مستقر ودائم. ونرى تقدما في الإصلاح الريفي وفي تنفيذ الفصل

كان لي شرف المشاركة في التفاوض على الاتفاق وصياغته، لا أعرف لماذا. كنت واحدا من الستة الذين صمموا الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام. وما أعنيه هو أنني على استعداد للتوقيع على كل فقرة من فقرات تقرير الأمين العام التي عرضها السيد رويس ماسيو في وقت سابق (S/2023/222)، مما يجعلني أشعر بارتياح كبير. ما هو إذن دور وزير الخارجية؟ فليس واجبي الإشراف على تنفيذ الاتفاق، بل متابعتها، حتى يتحقق السلام الكامل حقا.

ولكن دعونا نعود إلى الشكليات. ويشرفني أن أكون حاضرا مرة أخرى في هذه القاعة، بل وأكثر من ذلك بالنسبة لي أن أكون حاضرا بصفتي وزير خارجية كولومبيا، في وقت يتعرض فيه العالم للخطر وتشعر فيه البشرية بالحيرة من الأحداث اليومية. ومن الطيب لوطني أن يكون نموذجا في هذه اللحظة التاريخية، لأن ما يجمعنا مرة أخرى هو الدليل الملموس من وطني ومن هذه القاعة ذاتها على أن الحوار والسلام هما اللذان ينتصران وليس الحرب.

بعد بضع سنوات من مشاهدة محاولات لوقف اتفاقات المصالحة الوطنية الموقعة بين الدولة الكولومبية ولقوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي، ناهيك عن الجهود الرامية إلى تمزيقها، كما لو كانت تعبيراً عن نوايا مجلس الأمن الضارة، نعلم جميعاً الآن ويمكننا أن نشهد على حقيقة أن طائر الفينيق موجود.

طوبى للذين أداروا الأمم المتحدة في الوقت الذي بزغ فيه نجم السلام في كولومبيا لأول مرة. لقد أيدوا تلك الاتفاقات بحكمة، وقام الرئيس آنذاك خوان مانويل سانتوس كالديرون، الحائز اليوم على جائزة نوبل للسلام، بعد أن أصدر إعلاناً من الدولة، ببناء جدار دفاع منيع حولهم. هكذا فهمها المجتمع الدولي. وهذا ما يجعل هذه المنظمة الرائعة آلية ممتازة لا يمكن العبث بها.

والسلام هو كلمة - السلام - السلام الذي يدعّمه ميثاق الأمم المتحدة في تطبيق القانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي - وكلها تتبع من قانون الأمم الناشئ عن القانون الطبيعي، على النحو الذي شرحه فرانسيسكو سواريس وهوغو

ويستدعي ذلك اعترافاً واضحاً من قبل الميليشيات المشاركة في اتفاقات وقف إطلاق النار الثنائية بسلطة البعثة ويتطلب ألا تطلق النار إحداها على الأخرى.

نحن مقتنعون بأن مسألة الاتصالات بين الأمم المتحدة والجماعات الإجرامية المسلم بها والضالعة في الاتجار بالمخدرات تتطلب تحليلاً منفصلاً وجاداً، بما في ذلك النظر في العواقب المحتملة على مصداقية البعثة. ونشدد على وجوب أن يركز الحوار الحالي المتعدد القوى على أساس الاتفاق النهائي لعام 2016، ويجب ألا يُقوّض تنفيذه بأي شكل من الأشكال. فالتنفيذ الكامل للاتفاق النهائي هو وحده القادر على بناء الثقة بين المشاركين الجدد في عملية السلام. إن سلسلة الحوادث التي وقعت خلال الشهر الماضي، بما في ذلك تعليق وقف إطلاق النار مع قبيلة ديل غولفو ومقتل تسعة جنود كولومبيين على يد جيش التحرير الوطني، تدل على أن المصالحة الشاملة لن تتحقق بين عشية وضحاها. ومن المشجع أن السلطات الكولومبية الحالية تدرك تعقد المهمة المطروحة ومستعدة لمواصلة العمل المضني على الرغم من جميع المشاكل الراهنة. وروسيا، بوصفها عضوا دائماً في مجلس الأمن، ستواصل تقديم كل المساعدة لعملية السلام الكولومبية ولبعثة الأمم المتحدة للتحقق، بقيادة كارلوس رويس ماسيو.

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لوزير خارجية كولومبيا.

السيد ليفا دوران (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): سأتوخى الإيجاز لأن أعضاء مجلس الأمن جميعاً تكلموا باسمي. إنه أمر بيعث على الإعجاب. أستمع إلى الصين تتكلم، وكأن كولومبيا تتكلم. حدث الشيء نفسه لي عندما استمعت إلى بيانات الولايات المتحدة وألبانيا وموزمبيق. هذه معجزة يجب مشاركتها في جميع أنحاء الكوكب. لقد التقيت بالسيد رودريغو لوندونيو قبل أكثر من 30 عاماً، عندما كان مقاتلاً. واليوم لم يتكلم بصفته عضواً في طرف، بل بالنيابة عن طرف متعاقد في الاتفاق النهائي لإنهاء الصراع وبناء سلام مستقر ودائم، وهو اتفاق ربما يعتقد أعضاء المجلس أنه لا يتجاوز عدد صفحاته 10 أو 15 صفحة؛ بل إنه يتجاوز 300 صفحة.

لقد فعل مجلس الأمن ذلك بالفعل مرة من قبل، عندما توقفت الأعمال القتالية قبل خمس سنوات، من أجل الحوارات التي جرت في جمهورية إكوادور مع جيش التحرير الوطني. وطلب إلى المجلس أن يوفر الرصد، وقد فعل ذلك. ومن الناحية الأساسية، يُطلب الآن شيء مماثل، ولكن مع اختلاف جوهري، أي ثمة فهم مفاده أنه يوجد تمييز قانوني بين المفاوضات السياسية والإجراءات التي يمكن اتباعها في إطار نظام العدالة العادي للجماعات المستعدة لقبول الإطار القانوني المنطبق على مثل هذه القضايا.

إن تحقيق السلام الناجز يقع ضمن اختصاص الحكومة؛ ومن الواضح أن مجلس الأمن لن يُطلب منه توفيره. ويجب أن نكون حذرين: فلا يمكن أن يكون هناك أي لبس بشأن ما يقع في نطاق نظامنا القضائي العادي. غير أنه من الصحيح أيضا أنه يطلب مني في أحيان كثيرة الاضطلاع بدور لا يكون دائما الأفضل.

وأكرر أن بوسعي أن أوقع على كل فقرة من فقرات التقرير المعروض على المجلس للنظر فيه اليوم. لكن لا بد لي من التحذير من الفقرات التي تثير القلق، ولا سيما الفقرة 15 من الجزء الثاني، التي تنص على ما يلي:

”ورفع الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام شكوى جنائية ضد أفراد سابقين من مكتب المدعي العام يزعم فيها قيامهم في عام 2018 بعرقلة سير العدالة وبإلحاق أضرار على أمر صادر عن محكمة وإخفاء أدلة خلال عملية النظر في ضمان عدم تسليم زعيم القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي سابقا، سوكسيس باوسياس إرنانديس سولارتي (المعروف أيضا باسم خوسه سانتريتش)، الذي عاد إلى حمل السلاح.“

لقد ظن بعضنا أنها كانت محاولة للإيقاع بالجهاز القضائي الخاص من أجل السلام. ولذلك، أشعر أن من واجبي أن أذكر مجلس الأمن بأن لدينا بالفعل أعداء يعارضون عملية السلام. لذلك، وبعد التفكير مليا في الأمر، سيتعين علينا أن نرى ما إذا كان من

غروتويس قبل قرون، واقترحه فريدريك فرومهودل مارتنز، الممثل الروسي في مؤتمرات لاهاي للسلام لعام 1899، عندما أعلن:

”ريثما تصدر مدونة أكثر اكتمالا لقوانين الحرب، ترى الأطراف المتعاقدة السامية أن من الضروري أن تعلن أنه، في الحالات غير الواردة في القواعد التي اعتمدتها، يظل السكان والمحاربون مشمولين بالحماية وينفذ مبادئ قانون الأمم، على النحو الذي تنشأ به عن الممارسات المرعية بين الشعوب المتحضرة، وعن قوانين الإنسانية، وعن أحكام الضمير العام.“

وهكذا ولدت القواعد الأمرة. وقد رددت لجنة القانون الدولي هذه الفكرة في اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات. هذا شيء سأكرره كلما وحيثما سنحت لي الفرصة: الحوار والسلام ينتصران، وليس الحرب.

كل هذا استحوذ على اهتمام الرئيس بترو أوريغو، الذي أقسم، على الرغم من كونه مقاتلا مسلحا قبل سنوات عديدة، كما كان رودريغو لوندونيو، على التمسك بدستور عام 1991 وجميع القوانين واللوائح الكولومبية بعد انتخابه شعبيا رئيسا للجمهورية. ولكن بعد أن عرفنا الحرب وحققنا السلام، فإن حقيقة انتخابنا تتجاوز السلام الذي نحاول تنفيذه في هذا الصدد، وبلوغ السلام الناجز وتحقيقه.

ربما يتساءل أعضاء المجلس مع من يُصنع هذا السلام الناجز. يُصنع السلام الناجز مع أولئك الذين يريدون السلام. بطبيعة الحال هناك قدر كبير من الفوضى والعنف في كولومبيا، وقد أدى ”السلام الناجز“ إلى التعامل مع مجموعات ليست سياسية بطبيعتها. هناك حديث عن الخضوع للعدالة، وهو شيء آخر تماما. هذه مفاوضات في ظل ظروف واضحة جدا، في إطار نظام العدالة العادي، تشارك فيها مجموعات ليس لها ميول سياسية طبيعية. ولهذا السبب، لا بد لي من تسليط الضوء على جزء من الرسالة التي وجهتها قبل بضعة أسابيع ملتصقا فيها بمدريد ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، وفيما يلي نصها:

”ونأمل أن يولي مجلس الأمن الاعتبار لإمكانية توسيع دور بعثة التحقق في كولومبيا“ (S/2023/112).

المتعلق بالمحاصيل غير المشروعة. والأمين العام على علم بالفعل بهذه المبادرة، وهي بالطبع تتجاوز هذه المسألة المحددة الناشئة عن اتفاق السلام مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي. وسيعقد ذلك المؤتمر في النصف الثاني من هذا العام، في بوغوتا، وبالطبع سندعو جميع الدول المهتمة بإيجاد حل نهائي لموضوع الاتجار بالمخدرات.

هذا ما أردت أن أشاطره المجلس، من حيث الإعراب عن إيماننا بهذا الجهاز المنشأ تحديدا لمنع نشوب النزاعات. هل من مثال أفضل للعالم من كولومبيا - مثال على ما يمكن أن يتحقق بفضل الجهود المشتركة مع مجلس الأمن. وأود أن أكرر: الحوار والسلام هما في الواقع انتصار. لذلك أود أن أدعو الحاضرين إلى مواصلة العمل الجاد في هذا المشروع الرائع للبشرية، وجعل السلام نصرا كاملا.

الرئيس (تكلم بالروسية): لم يعد هناك متكلمون مدرجون في قائمة المتكلمين.

وأدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة 11/55.

المناسب تشكيل لجنة تحقيق دولية تابعة للأمم المتحدة. وفي سياق الأمم المتحدة، أنشئت لجان للتحقيق وبعثات لتقصي الحقائق من أجل التحقيق في الادعاءات المتعلقة بانتهاكات القانون الدولي. وعلاوة على ذلك، أود أن أسلط الضوء على ما يلي: نتيجة للحاجة الملحة إلى اتخاذ تدابير لتفادي تضرر عملية السلام بسبب العقوبات التي تفرضها قوى خارجية، والتي أدت إلى الانشقاق وأضعفت الاتفاق، من الضروري إنشاء لجنة تحقيق دولية أو فريق مستقل من الخبراء بدعم من الأمين العام. إننا ننظر في كيفية تعاوننا بشكل كامل في تعزيز دعم العمل الجدير بالثناء الذي يشجعه مجلس الأمن.

وبالإضافة إلى ذلك، أكمل الرئيس بترو التنفيذ، لأن هذا لا يتعلق بالسلام الناجز داخل بلدنا فحسب، بل وخارج حدودنا. لقد استأنفنا العلاقات الدبلوماسية مع فنزويلا. وفي 25 نيسان/أبريل، سيعقد في عاصمتنا، بوغوتا، مؤتمر مع بلدان أمريكا اللاتينية - بما في ذلك الولايات المتحدة وكندا والبلدان الأوروبية - للنظر في كيفية استئناف الحوارات السياسية التي أحرزنا بشأنها تقدما في المكسيك، بطبيعة الحال، مع أحزاب المعارضة ومع الرئيس مادورو. وهذه بادرة للسلام الناجز، وأود أن أضيف أن إحدى ولايات اتفاق السلام تتمثل في عقد مؤتمر دولي بشأن موضوع الاتجار بالمخدرات، بموجب الفصل الرابع